

لا يخفى على أحد أن كلا من الرجل والمرأة إنسان، وأن العمل حق لكل منها وواجب عليه حق لأنه من أسباب الحياة ومن مقتضى الحرية وواجب لأن العمل فضيلة، أما سعي بعض الرجال لتقيد النساء بنوع أو أنواع من العمل، وأن تختلف ما تشاء من المهن أولاً تختلف وأن تعمل ما تختار من الأعمال أو لا تعمل. ولا تكون أحكام القوانين وقواعد الاجتماع عادلة إذا رجحت في حق العمل واختيارة أحد الجنسين، فإن الإنسان لا يمتاز على الإنسان في الاستمتاع بالحق والحرية، بمقتضى الجنسية بل بالذكاء والعلم والأخلاق والعمل، فلا يصح أن يوضع للإنسان قاعدتان متناقضتان الأولى غامطة الحق مقيدة الحرية تصيب النساء جميعاً مهماً تكن درجاتهن وحالاتهن العلمية العملية. ينالها الرجال جميعاً مهماً تكن درجاتهم وأحوالهم. ليتمتع كل فرد من الجنسين بالحق، وليس لأحد أن ينازعه حقه أو يعارضه في إيفاء ما يراه واجباً عليه ونافعاً لنفسه ولأسرته وللمجتمع. فيقييد الرجل والمرأة بكل عمل حلال أو مشروع لصون كرامتها الإنسانية، ويعنطران من كل عمل حرام أو ممنوع. أن يسعى إلى التفوق عملاً، ولا يتم الصراحة، والرقي إلا بذلك السعي الجدي. وأن يفسح المجال للتفوق بالعلم والكفاءة والعمل والخلق